مجلس المستشارين
مجموعة العدالة الاجتماعة والتنمية

الرباط في : 02/12/2022
رقم السؤال : 1 381

إلى السيد الأمين العام للحكومة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول إصلاح الترسانة القانونية المؤطرة للمؤسسات السجنية ببلادنا

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السيد الأمين العام للحكومة المحترم،

عرفت المنظومة الحقوقية المتعلقة بوضعية السجناء تطورا ملحوظا وذلك باعتماد قواعد دولية فضلى من قبيل قواعد نيلسون مانديلا المعتمدة منذ سنة 2015، مما يقتضي مراجعة شاملة للترسانة القانونية المؤطرة لهذا المجال ببلادنا منها القانون رقم 23.98 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية الذي يرجع إلى فترة ما قبل دستور 2011، وقد بادرت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج إلى اقتراح تعديلات جوهرية على مقتضيات هذا القانون من أجل تجاوز العديد ممن الإشكالات التدبيرية للمؤسسات السجنية بما فيها ما يرتبط بحقوق السجناء إلا أنه لم تتم المصادقة على مشروع القانون من طرف المجلس الحكومي إلى حدود اليوم.

لذا، نسائلكم السيد الأمين العام للحكومة المحترم عن:

- مآل مسودة مشروع القانون القاضي بتغيير القانون رقم 23.98 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية؛
- المساعي التي تعتزمون القيام بها للتسريع بالمصادقة على مشروع القانون السالف الذكر على مستوى المجلس الحكومي.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

صاحب السؤال

بن فقيه محمد